

## القرار ٢٤٩١ (٢٠١٩)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٨٦٣١، المعقودة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٢٢٤٠ (٢٠١٥) و ٢٣١٢ (٢٠١٦) و ٢٣٨٠ (٢٠١٧) و ٢٤٣٧ (٢٠١٨) وبيانته الرئاسي المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/25)،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطن،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/2019/711)،

وإذ يضع في الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يرحب بالتدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) ويشجع على مواصلة،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط، قبالة الساحل الليبي،

من استفحال مستمر لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتعرض أرواحهم للخطر، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق هذه الأغراض تحديداً،

١ - يدين جميع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر صوب الأراضي الليبية وغيرها

وانطلاقاً منها، وقبالة الساحل الليبي، والتي تزيد من تقويض عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا وتعرض حياة مئات الآلاف من الأشخاص للخطر؛

٢ - يقرر أن يحدد، لفترة إضافية مدتها اثنا عشر شهراً اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار،

الأذون الواردة في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، ويؤكد من جديد الفقرة ١١

من ذلك القرار، ويكرر تأكيد قراراته ٢٢٤٠ (٢٠١٥) و ٢٣١٢ (٢٠١٦) و ٢٣٨٠ (٢٠١٧)

و ٣٤٣٧ (٢٠١٨) وبيانته الرئاسي S/PRST/2015/25؛

٣ - يجدد طلبه الإبلاغ الواردين في الفقرة ١٧ من قراره ٢٢٤٠ (٢٠١٥) اعتباراً من تاريخ

اتخاذ هذا القرار، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار بعد مضي ستة أشهر

وأحد عشر شهراً على اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الفقرات ٧ إلى ١٠ من القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)؛



٤ - يعرب عن اعتزامه مواصلة استعراض الحالة والنظر، حسب الاقتضاء، في تجديد السلطة المخولة بمقتضى هذا القرار لفترات إضافية؛

٥ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

---